

الإمارات تُشارك بالمؤتمر الدبلوماسي الدولي في جنيف



شاركت دولة الإمارات العربية المتحدة في أعمال المؤتمر الدبلوماسي المعني بالموارد الوراثية والمعارف التقليدية المرتبطة بها، الذي نظمته المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) بجنيف، ويُمثل المؤتمر المرحلة النهائية من المفاوضات قبل اعتماد صك قانوني دولي بشأن تعزيز فعالية نظام منح براءات الاختراع وشفافيته وجودته، ومنع مَنح البراءات عن خطأ لحماية اختراعات ليست جديدة أو ابتكارية فيما يتعلق بالموارد الوراثية والمعارف التقليدية المرتبطة بالموارد الوراثية.

وترأس وفد الدولة الدكتور عبد الرحمن حسن المعيني، الوكيل المساعد لقطاع الملكية الفكرية بوزارة الاقتصاد، وعدد من المسؤولين بالقطاعات المعنية بحماية الملكية الفكرية بالدولة، ويتمتع المؤتمر الذي عُقد مؤخراً بحضور دولي واسع، حيث بلغ عدد المشاركين نحو 1200 ممثل للدول الأعضاء في «الويبو»، ومن المنتظر أن يُمثل المؤتمر نقلة نوعية في تقنين الاعتماد على الموارد الوراثية في الابتكارات ودعم دور حماية الملكية الفكرية في استدامة الاقتصادات ونموها.

أكد الدكتور المعيني، خلال كلمته التي ألقاها في المؤتمر، أن دولة الإمارات العربية المتحدة بفضل توجيهات قيادتها الرشيدة أولت أهمية كبرى لحماية حقوق الملكية الفكرية وتعزيز مكانتها داخل الدولة، وتوفير البيئة التشريعية والتقنية المناسبة لحماية الأفكار والابتكارات واستثمارها ضمن منظومة عمل متكاملة وريادية، تعمل على استقطاب المواهب وأصحاب الاختراعات والمبتكرين ورواد الأعمال، وحماية أفكارهم واستثمارها، وذلك وفق أفضل الممارسات العالمية، وبالتعاون مع الشركاء محلياً وإقليمياً ودولياً، إيماناً منها بالدور المحوري الذي تلعبه الملكية الفكرية في بناء الاقتصاد المعرفي.

وقال: «نُثمن جهود المنظمة العالمية للملكية الفكرية والدول المشاركة في الوصول إلى المرحلة النهائية من المعاهدة ووضع إطار قانوني واضح يضمن حماية الموارد الوراثية من التملك والاستخدام غير المشروع، وتنظيم وتحسين آليات منح براءات الاختراع، وتطلع في وزارة الاقتصاد، إلى المضي قُدماً نحو توقيعها بشكل نهائي، والخروج بالنتائج الإيجابية المرجوة، والعمل على تضافر الجهود، والمضي قُدماً نحو توسيع تطبيقات الملكية الفكرية وتعزيز دورها في التنمية والاستدامة».

• تحسين النظام

تُمثل المعاهدة التي توصلت إلى صيغتها النهائية الدول الأعضاء في هذا المؤتمر، ضماناً لتعزيز الملكية الفكرية فيما يخص الابتكارات المتضمنة للموارد الوراثية أو المعارف المتعلقة بها، وتشمل الموارد الوراثية النباتات الطبية، والمحاصيل الزراعية، والسلالات الحيوانية وغيرها، حيث لا يُمكن حمايتها بشكل مباشر باعتبارها ملكية فكرية، غير أن الاختراعات التي استندت إليها يمكن حمايتها عن طريق تحسين وتنظيم منح براءات الاختراع، وهو الأمر الذي تُلزم به المعاهدة كل من يوقع عليها.

وتُلزم المعاهدة الدول بالامتثال لكافة المعايير التي تقرها المنظمة، حيث يجب على الدول المنضمة إلى المعاهدة اعتماد نظام للكشف عن الموارد الوراثية في طلب براءات الاختراع المقدمة لهذه الدول والمؤسسات التابعة لها، حيث يلتزم صاحب الاختراع أو الابتكار بالكشف عن مصدر بلد المنشأ للمواد الجينية وأي معارف تقليدية مرتبطة بها استند إليها بأي شكل في التوصل إلى اختراعه أو ابتكاره، ومن المقرر أن تبدأ الدول الأعضاء في تهيئة أنظمتها استعداداً للتوقيع (النهائي على المعاهدة، والالتزام ببنودها بالتنسيق مع (الويبو).

• مشاركة فعّالة

وتأتي مشاركة وزارة الاقتصاد في المؤتمر ممثلة لدولة الإمارات تأكيداً على ريادة الدولة في الامتثال للقواعد والمعايير العالمية فيما يخص حماية الملكية الفكرية، وأهمية القطاع في التنمية الاقتصادية المستدامة، وترسيخاً لمكانتها كمركز عالمي للابتكار والاقتصاد الإبداعي.

وستعمل الوزارة خلال الفترة المقبلة على توفير الممكنات لتطبيق المعاهدة الجديدة، من خلال التعاون مع مكاتب براءات الاختراع والهيئات الدولية لضمان التنفيذ الفعّال لمتطلبات فحص براءات الاختراع بكفاءة عالية وامتثال كامل للمعايير الدولية.

